الأمم المتحدة

A/66/649

الجمعية العامة

Distr.: General
30 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة من حلمي عقيل، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) أرطوغرول **أباكان**

السفير

الممثل الدائم

060112 050112 11-65637 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهة من ممثل القبارصة اليونانيين إلى رئيس الجمعية العامة والمعممة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/66/396) والتي تتضمن نص البيان الخطي الذي أدلى به وفد القبارصة اليونانيين في إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات التي قدمها رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في الجمعية العامة. ففي مواجهة ما تضمنته تلك الرسالة من ادعاءات لا أساس لها من الصحة، أجدني مضطرا إلى وضع الأمور في نصابها.

لا بدّ من التأكيد بداية على أن الإدارة القبرصية اليونانية هي التي صعّدت حدة التوتر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال اتخاذ إجراءات غير مشروعة مثل تعيين حدود مناطق الولاية البحرية والإذن بأنشطة التنقيب عن النفط/الغاز الطبيعي. واتُّخذت هذه الإجراءات رغم التذكيرات المتكررة من الجانب القبرصي التركي بأنه يتعين ترك هذه القضايا والولايات للسلطة التقديرية لحكومة الشراكة الجديدة التي سيتم تشكيلها نتيجة المفاوضات الجارية بين الجانبين في الجزيرة. غير أن الإدارة القبرصية اليونانية، بدلا من أن تستجيب لدعوة الجانب القبرصي التركي إلى التركيز على حل المشكلة القبرصية من خلال المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة، تواصل، في إطار زعمها أنها ”حكومة جمهورية قبرص“، سلوكها الاستفزازي الذي يهدد كذلك الاستقرار في منطقة تعاني أصلا من الاضطراب.

إن الإدارة القبرصية اليونانية، إذ تحاول تحميل جهة أخرى مسؤولية زيادة التوتر في المنطقة، تحاول في الواقع التستر على الدوافع الكامنة خلف مبادراتها الأحادية الجانب، ألا وهي تقويض ما للقبارصة الأتراك من حقوق أصيلة ومشروعة في الموارد الطبيعية للجزيرة والحكم مسبقا ببطلانها.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة مجددا إلى أنه ليس للإدارة القبرصية اليونانية أي حق قانوني أو أخلاقي يخوّلها أن تمثّل أو أن تتصرف نيابة عن الشعب القبرصي التركي أو الجزيرة ككل.

ويأمل الجانب القبرصي اليوناني تحقيق مكسب إضافي من أنشطته الهدامة يتمثل في الخروج عن مسار المفاوضات السياسية الجارية في الجزيرة، وهي مفاوضات وصلت إلى

مرحلة حرجة لم يعد فيها مجال لما تتسم به الأساليب السياسية التي يتبعها القبارصة اليونانيون من مماطلة أو إحباط للجهود.

ورغم أن الجانب القبرصي التركي معارض من حيث المبدأ لقطع تعهدات قبل التوصل إلى حل شامل، فقد كنا مجبرين على اتخاذ بعض الخطوات من أجل حماية حقوقنا الأصيلة. فاتفاق تعيين حدود الجرف القاري الموقع بين الجمهورية التركية لشمال قبرص وجمهورية تركيا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتراخيص التنقيب التي منحها مجلس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لمؤسسة البترول التركية، وأنشطة المسح الزلزالي للجانب التركي تمثل جميعها خطوات تهدف إلى إثناء الجانب القبرصي اليوناني عن المسار الخطير الذي شرع في سلوكه، والذي يهدد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الحل المتوخى في إطار معايير الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أن الجمهورية التركية لشمال قبرص مصممة، بالتعاون مع تركيا، على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية ما للشعب القبرصي التركي من حقوق ومصالح بحكم الواقع، كونه شريكا في ملكية الجزيرة ومواردها الطبيعية.

وفيما يتعلق بما ورد في النص المذكور أعلاه من إشارة مسيئة للجمهورية التركية لشمال قبرص، أود أن أذكّر الوفد القبرصي اليوناني بأن التدخل التركي، المنفذ وفقا لحقوق تركيا والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، كان نتيجة مباشرة للانقلاب الدموي الذي نفذته الجبهة اليونانية – القبرصية اليونانية المشتركة بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان وإبادة الشعب القبرصي التركي وفقا لخطة أكريتاس السيئة الذكر. وعليه، وخلافا لادعاء الوفد القبرصي اليوناني، لا بد من الإشارة إلى أن الاحتلال الوحيد الذي تخضع له الجزيرة هو احتلال الإدارة القبرصية اليونانية لمقر ''حكومة قبرص'' لفترة دامت ٤٦ سنة.

وأخيرا، لا بد من التأكيد على أن الجمهورية التركية لشمال قبرص هي التي أبدت، على مدى فترة التوتر الأخيرة، التزاما راسخا بالسلام والاستقرار والتعاون في الجزيرة والمنطقة. وقد بذل الرئيس درويش إيروغلو قصارى جهده من أجل حل الأزمة بطريقة سلمية ومنصفة باقتراحه المقدم إلى الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الذي ينص على وساطة الأمين العام بالإضافة إلى التعاون بين الجانبين في إطار لجنة ثلاثية مخصصة من أجل التقاسم العادل للموارد الطبيعية، بحيث يتم استخدام العائدات لتمويل تنفيذ أحكام تسوية شاملة من المتوقع أن يتم التوصل إليها في نهاية المطاف من خلال عملية التفاوض الحالية الجارية برعاية الأمم المتحدة.

غير أن القيادة القبرصية اليونانية، بدلا من أن تتبنى هذا الاقتراح باعتباره وسيلة بناءة للمضي قدما، اختارت مواصلة أعمالها العدوانية الأحادية الجانب وبقيت على موقفها العدائي مما خيّب أمل العديد من الأطراف المهتمة. ومع ذلك، لا يزال اقتراح الرئيس إيروغلو قائما.

ورغم الأعمال الاستفزازية التي يضطلع بها الجانب القبرصي اليوناني، يتعين على الجانب القبرصي التركي مواصلة الإعراب عن حسن النية اللازم وتوجيه الجهود نحو التغلب على جميع العقبات التي تعترض تشكيل شراكة جديدة في قبرص وفقا لمعايير الأمم المتحدة المعمول بها. ويجب تذكير الإدارة القبرصية اليونانية بضرورة وقف حملاتها المغرضة ضد القبارصة الأتراك وتركيا، وهي حملات تهدف إلى تحويل الانتباه الدولي عن أعمالها الاستفزازية في شرق المتوسط، كما يجب تشجيعها على التركيز على المفاوضات التي تجري برعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص.

(توقيع) حلمي **عقيل**
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص